محضر الجلسة رقم 283

التاريخ: الاثنين 24 رمضان 1441هـ (18 ماي 2020م).
الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب والسيد عبد الحكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعة وثلاثة وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الواحدة والدقيقة السادسة والثلاثين زوالا.
جدول الأعمال: جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان تخصص لتقديم السيد رئيس الحكومة لبيانات تتعلق ب "تطورات تدبير الحجر الصحي ما بعد 20 ماي 2020".

السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.
السيد الرئيس الحكومة،
السيد رئيس مجلس المستشارين،
السيد وزير الدولة،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة البرلمانيون،

طبقا لأحكام الفصل 68 من الدستور، يعقد مجلس النواب ومجلس المستشارين جلسة عامة مشتركة تخصص لتقديم السيد رئيس الحكومة لبيانات تتعلق "بتطورات تدبير الحجر الصحي ما بعد 20 ماي"، فليتفضل السيد الرئيس الحكومة مشكورا.

السيد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.
السيد رئيس مجلس النواب المحترم،
السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
السيدات والسادة النواب والمستشارين البرلمانيين المحترمين،

يطيب لي في البداية أن أعبر عن سعادتي بلقائي بكم في هذا الإجتماع المشترك للبرلمان، والذي ينعقد في إطار الفصل 68 من الدستور، وذلك لتقديم بيانات تتعلق بتطورات الحجر الصحي ما بعد 20 ماي، إن شاء الله، وهو اللقاء الذي يأتي ونحن نعيش نفحات مباركة للعشر الأواخر من شهر رمضان الفضيل، نسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل هذه الأيام أيام خير وأيام بركات علينا جميعا، وعلى الشعب المغربي، وعلى جلالة الملك، وأن يرفع عنا هذا الوباء ويحفظ بلادنا من كل سوء إن شاء الله.

ولا يسعني إلا أن أشكر تجاوب مجلسيكم الموقرين لعقد هذا الإجتماع المشترك الذي يشكل فرصة أخرى للتواصل مع المؤسسة التشريعية، ومن ورائها مع عموم المواطنات والمواطنين بخصوص هذه القضية، واحد الموضوع مهم جدا نعيشه، نعيش تداعياته، بل العالم كله يعيش تداعياته ومرارته، هو إذن موضوع هام دوليا وموضوع هام وطنيا، وهو مناسبة لتثمين الإجماع الوطني لكافة القوى الوطنية وراء جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله ونصره، في مواجهة هذه الجائحة وللنجاح في هذا الامتحان.

وأريد أن أقول منذ البداية، إن شاء الله، احنا عندنا الثقة في جلالة الملك، عندنا الثقة في بلادنا، عندنا الثقة في الشعب المغربي وعندنا الثقة في المستقبل إن شاء الله، وقبل ذلك وبعده عندنا الثقة في الله سبحانه وتعالى أننا سنخرج من هذه الجائحة والمغرب قوي، والمغرب متضامن، والمغرب مستشرف، والمغرب منتصر على أمثال هذه الأزمات.

وقد حرصت شخصيا على تفعيل هذه الآلية الدستورية لتقديم بيانات أمام الغرفتين، وهذا يدل على مسألتين أساسيتين:

- يدل أولا، على الأهمية البالغة التي توليها الحكومة لهاذ الموضوع، وعلى الأهمية البالغة بالنسبة للوطن وبالنسبة لانتظارات المواطنات والمواطنين في هذا الموضوع؛

- ثانيا، المسألة الثانية هو أن هذا يبرهن على الإحترام والتقدير الذي نكنه للمؤسسة التشريعية كي تساهم، كشريك كامل، في تدبير هذه المرحلة، وسيكون هذا اللقاء محطة للإعلان عن تطورات تدبير الحجر الصحي ما بعد 20 ماي، وهو عمل جماعي للحكومة بكل قطاعاتها، انطلق منذ بضعة أسابيع، يساهم فيه جميع السيدات والسادة الوزراء، ويساهم فيه عدد من مسؤولي الأطر والكفاءات في القطاعات الحكومية والذين أتوجه إليهم جميعا بالشكر والتقدير.

وفي البداية مرة أخرى، أريد أن أجدد اعتزازنا بما حققته بلادنا، تحت القيادة المتبصرة لجلالة الملك، حفظه الله، وأيضا اعتزازنا بتوجيهاته الحكيمة، ثم اعتزازنا بالتلاحم القوي للمواطنات والمواطنين، وكل هذا مكننا من أن نصل إلى نتائج مهمة في مواجهة هذه الجائحة على مختلف الأصعدة.

وقد تميزت قيادة جلالة الملك، حفظه الله، بمبادرات وقرارات شجاعة، جعلت صحة المواطن وسلامة الوطن في الأولوية، بمنهجية استباقية، استشرافيه، تنظر إلى المستقبل.

وقد مكنت الإجراءات الإحترازية والإستباقية التي اتخذتها بلادنا منذ الإعلان عن حالة الطوارئ الصحية، بما فيها تدابير الحجر الصحي والتباعد الإجتماعي، مكنت هذه كلها وغيرها من الإجراءات من تجنب الأسوأ، واحتواء الوباء والحد من انتشاره في بلادنا، وما تزال بلادنا في مرحلة الثانية من الوباء في الوقت الذي رأينا دولا أخرى انتقلت بسرعة إلى المرحلة الثالثة من انتشاره، كما أن نسبة الفتك ونسبة التعافي عرف بحمد

لله تطورا إيجابيا ملموسا، وهو ما يجدد فينا الأمل بأن بلادنا ستنتصر في معركتها ضد هاذ البلاء وضد التداعياته السلبية.

ولا يسعنا إلا أن أوجه التحية والتقدير مجددا لكافة المهنيين في جميع القطاعات والتخصصات، اعتبارا للمجهودات الكبيرة التي يبذلونها، كل في مجاله وفي إطار مسؤولياته، لاسيما أولئك الذين يوجدون في الصفوف الأمامية للمواجهة.

ومن هنا فإن ممنيي الصحة، وكل مكونات القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة والأمن الوطني والوقاية المدنية والإدارة الترابية، كلهم يحتاجون ويستحقون التحية والتقدير والتنويه على تجندهم الدائم، تحت القيادة السامية لجلالة الملك، حفظه الله، للدفاع عن مصالح الوطن وصيانة أمنه واستقراره.

وينبغي التنويه كذلك، كما قلت منذ قليل، بعموم المواطنات والمواطنين الذين أبانوا عن المعدن الأصيل للمغربي في التضامن والتعاون والنبوغ كذلك، وعلى مستوى عال من الوعي ومن الإنخراط ومن الصبر ومن العمل إزاء هذه المحنة وإزاء تداعياتها، وإذا كان دور المواطنين أساسيا في النجاح في هذه المرحلة، فإن دورهم أيضا سيبقى أساسيا في المرحلة المقبلة، بل سيكون حاسما، فلمصلحة المواطنين نعمل وبدعمهم ننجح إن شاء الله.

لقد بذلنا جميعا، دولة ومجتمعا، تحت قيادة جلالة الملك حفظه الله، مجهودات كبيرة في المرحلتين الأولى والثانية من الحجر الصحي، غير أننا لا زلنا مطالبين ببذل المزيد من الجهود في مواجهة الوباء، ونحتاج للنفس الطويل، كما أكدت ذلك جميع الدول، دول العالم، في معركة مع عدو لم تستطع الإنسانية بعد الإحاطة بشكل دقيق لخصائصه، وكيفيات تطوره وانتشاره، وكيفيات التعافي منه، أو كيفيات علاجه.

العالم كله اليوم يحاول أن يجد الأجوبة على هذه الأسئلة، ولكن كثير من هذه الأجوبة غير موجودة أو تتطور، في كل أسبوع نكتشف الجديد، كأننا نتعلم بالتجربة، نتعلم بالمواجهة على جميع الأصعدة، وعلى جميع المستويات، وراه غنشوفو الدراسات العلمية التي تخرج، والدراسات العلمية الآن بالمئات، التي تخرج باستمرار في مختلف هذه الجوانب، بعضها ينسخ البعض، بعض المعلومات كتولّي هي الصحيحة منذ ثلاث أسابيع، أصبحت اليوم متجاوزة وجاءت مكانها يعني معلومات أخرى، مما يعني أن مواجهة هذه الجائحة ليس شيئا بسيطا ولا شيئا عاديا، وإنما هو شيء يحتاج إلى تواضع كبير من الإنسان أي كان، تواضع كبير وتعاون وجرأة وقدرة على التأقلم، وقدرة على تعلّم الجديد في هذا الميدان.

وأريد أن أؤكد على أن الحكومة تتعامل مع الوضع الإستثنائي الناتج عن جائحة كورونا، ومنذ البداية، بمقاربة شمولية وبالتقائية، بعيدا عن مجرد التدبير القطاعي، إذ أن الإجراءات التي يتم اتخاذها في غالبها إجراءات أفقية تعني أكثر من قطاع، وخصوصا أن هذه الجائحة لها تأثيرات صحية، ولكن أيضا تأثيرات اقتصادية، تأثيرات اجتماعية وتأثيرات ثقافية، وهي نفس المقاربة التي ستؤطر عمل الحكومة في المرحلة المقبلة.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

قبل عرض نماذج من أهم الإجراءات والتدابير المتخذة، اسمحوا لي أن أقدم لكم منهجية تدبير الأزمة خلال هذه الفترة الإستثنائية، لقد اشتغلت بلادنا منذ البداية وفق منهجية مضبوطة، متعددة الأبعاد، تقوم أساسا على ركائز أساسية ثلاث، وهي: نظام الحكامة، الإستباقية، والتواصل بشفافية.

نظام الحكامة:

كما أعلنا منذ البداية، هناك لجان على أعلى مستوى تتابع الموضوع أولا بأول:

- أولها "لجنة القيادة": التي تتابع الوضعية الوبائية، وهي تتكون بالخصوص من وزارتي الصحة والداخلية، إلى جانب الدرك الملكي ومصالح الطب العسكري والوقاية المدنية؛

- هناك "اللجنة العلمية والتقنية": والتي تضم القمم المغربية والوطنية في المجالات المرتبطة بالفيروسات وبالأمراض المتنقلة (infectiologie)، والوبائيات (épidémiologie)، وبعض التخصصات الأخرى، وهي لجنة علمية وتقنية وطنية لدى وزارة الصحة، مكلفة بمتابعة الجوانب الطبية والجوانب العلمية المتعلقة بهذا الوباء، وتوفير السند الطبي والعلمي المتخصص في قرارات الحكومة ومواكبة التطورات المتسارعة التي تعرفها الحالة الوبائية، وأشكر السيد وزير الصحة، لأنه قبل هذا العرض، منذ أسبوع ونحن نعدّ تصورات والأفكار مدّنا بالتقرير الذي نتج عن أشغال هذه اللجنة العلمية والتقنية ليكون أساسا علميا متينا لكل خطواتنا في المستقبل؛

- وهناك "لجنة اليقظة الاقتصادية": التي تضم عددا من القطاعات الحكومية، إلى جانب الفاعلين الاقتصاديين وممثلي القطاع البنكي والمالي، والتي تكلفت بدراسة تداعيات الجائحة على المستويين الاقتصادي والإجتماعي واقتراح حلول بشأنها.

فإذن هناك نظام حكامة واضح بدأناه منذ البداية بمباركة من جلالة الملك، ونشتغل بهذه الطريقة.

الإستباقية:

ولقد كان للتدبير الجيد لزمن الأزمة الأثر الإيجابي المهم في التحكم في الحالة الوبائية، حيث سارعت بلادنا لاتخاذ العديد من الإجراءات الإستباقية والإحترازية مكّنت من عدم تجاوز المرحلة الثانية في إطار المخطط الوطني لمكافحة الوباء، الذي اعتمد منذ البداية، إنسجاما مع توصيات "اللجنة العلمية والتقنية الوطنية"، وأيضا إنسجاما مع توصيات "اللجنة العلمية والتقنية الوطنية" وأيضا إنسجاما مع توصيات "منظمة الصحة العالمية"، فاليوم لا تعرف بلادنا انتشارا واسعا لوباء الوضع، أو إنتشارا غير متحكم فيه كما وقع في بلدان أخرى، مع الأسف الشديد، ونحن نريد لجميع

البلدان التعافي.

بالإضافة إلى هذا التدبير الناجع للزمن والمقاربة الإستباقية، بالإضافة إلى ذلك فإن هذا التدبير الناجع للزمن وتلك المقاربة الإستباقية مكن بلادنا من تدبير جيد لقدرات منظومتنا الصحية على أكثر من مستوى، قد نرجع لهذه النقطة.

المستوى الثالث هو التواصل ونهج خيار الشفافية:

وهو ما أكدت عليه مرارا، لقد التزمنا بالشفافية والتزمنا بالصراحة تجاه المواطنات والمواطنين بخصوص تطور الحالة الوبائية، وكذلك بخصوص التداعيات الاقتصادية والاجتماعية، ونحن نستحضر في كل ذلك مسؤوليتنا تجاه المواطنات والمواطنين، ونستحضر أيضا التوجيهات الملكية السامية بهذا الخصوص، ونستحضر أيضا إلتزامات بلادنا ومصداقيتها وإشعاعها على المستوى الدولي.

ومن هنا فإن الحكومة تحرص على التواصل المستمر حول الوضعية الوطنية من خلال بلاغات صحفية منتظمة وحوارات عبر مختلف وسائل الإعلام، وأحدثت بوابات رسمية، لتمكين المواطنين من تتبع الحالة الوبائية ومن تتبع الإجراءات المتخذة، مع تنظيم إحاطة إعلامية يومية حول الوضعية الوبائية من قبل وزارة الصحة لفائدة الصحافيين والإعلام الوطني.

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

لقد عملت الحكومة على تنفيذ عدد من التدابير والإجراءات تعد بالمئات، تعد بالمئات، إما لمواكبة فرض الحجر الصحي أو للتخفيف من آثاره الإجتماعية أو من آثاره الاقتصادية، تمثلت على الخصوص في الرفع من قدرات المنظومة الصحية، وتوفير مواد التطهير والتعقيم والكمامات، وبعض المستلزمات الطبية، وضمان تزويد الأسواق بالحاجيات الأساسية لعيش المواطنين، واستمرار العملية التعليمية عن بعد، واستدامة خدمات المرافق العمومية الأساسية، ودعم الأجراء الذين توقفوا مؤقتا عن العمل بسبب الجائحة، وضمان حد أدنى للدخل لفائدة الأسر العاملة في القطاع غير المهيكل التي تضررت بفعل تباطؤ النشاط الاقتصادي، والإهتمام بوضعية الفئات الهشة، فضلا عن الإجراءات الأخرى في دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة بالخصوص، أو مواكبة المقاولات التي توجد في وضعية صعبة بفعل تداعيات الجائحة.

هاذي كلها، الحمد لله، كانت عروض.. مختلف الوزراء جاو للبرلمان، شرحو للرأي العام هاذ الإجراءات، وكان عندي أيضا تدخل في البرلمان في إطار الأسئلة، الأسئلة الشهرية الشهر الماضي وشرحنا هذه الإجراءات، وهناك حملة تواصلية لشرحها للمواطنات والمواطنين.

وأنا أقول بأن الحكومة تعتزم مواصلة المجهودات لتخفيف وطأة الأزمة وتداعياتها على المواطنين وعلى الإقتصاد الوطني على حد سواء، نحن سنواصل هذه الجهود، وراه كنتلقاو الشكايات ديال المؤسسات وديال المقاولات، ديال الجمعيات المهنية أو ديال النقابات، وأحيانا بعض الأحزاب السياسية كاتبونا، والشكايات متعددة وتنبيهات من سيل من المواطنات والمواطنين، احنا مرحبا بجميع هذه الشكايات والتواصل اللي كيتم بمختلف أنواع التواصل ونحاول أن ننصت لنبضها، ونحاول أن نطوّر تدخلاتنا على حسب ما يردنا من مختلف الفاعلين ومن المواطنات والمواطنين.

وأريد هنا أن أؤكد على واحد القضية، وردتنا شكايات متعددة هذه الأيام حول عدد من المواطنات والمواطنين، يرون أنهم عندهم الحق يستافدو من الدعم المخصص للقطاع غير المهيكل ولا زال ترد علينا الشكايات أمس وحتى هاذ الصباح، وبقيت في اتصال مع السيد وزير الإقتصاد والمالية وقررنا تدّار واحد.. إطلاق منصة إلكترونية خاصة لشكايات، جميع المواطنات والمواطنين اللي كيشوفو بأنه من حقهم، وفق المعايير التي أعلن عنها، يتقدم ليهم الدعم وما يوصلهومش الدعم، يقدمو هاذ الشكايات، ونتعهد بأن نواصل مع الجهات المعنية العمل على دراستها والقيام بالرد المناسب عليها، واللي عندو الحق فهاذيك الإستفادة نطالب، بطبيعة الحال، باش توصلو هاذ الإستفادة أيضا، وهاذ الورش غادي يبدا في الأيام المقبلة إن شاء الله، وغادي يستمرّ أيضا حتى نهاية أسمو.. وغادي يكون بأثر رجعي، جميع المواطنات اللي ما استافدوش في الشهر الأول والشهر الثاني واللي علنو على هاذ الشي.

وأيضا، أريد أن أقول بأن الحكومة هي أيضا تشتغل على مستوى ثاني وهو الإسراع بتنزيل الورش المتعلق بتطوير آليات الدعم الإجتماعي وتحسينه وترشيد حكامته، من خلال اعتماد مشروع القانون رقم 72.18، واللي يتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الإجتماعي لإحداث "السجل الإجتماعي الموحد" وإحداث "الوكالة الوطنية للسجلات"، والذي سبق أن أحيل على مؤسستكم التشريعية الموقرة، بمجرد ما يصادق عليه، إن شاء الله، في البرلمان وينشر في الجريدة الرسمية، غادي يبدا العمل بتطبيقه على أرض الواقع، وغادي يكون عندو تأثير مهم في قضية الاستهداف الإجتماعي في المستقبل، لنستفيد حتى من هاذ التجربة الغنية المهمة التي عشناها في هذه الأسابيع الماضية.

قبل الحديث عن تدبير الحجر الصحي بعد 20 ماي، اسمحوا لي أن أذكر بأن الحالة الوبائية ببلادنا إلى حدود صباح اليوم 18 ماي 2020 على الساعة العاشرة، تشير إلى تسجيل 6930 إصابة مؤكدة واستبعاد 87.000 حالة على الأقل، بعدما بينت التحاليل المخبرية خلوها من الفيروس، في حين بلغ العدد الإجمالي للوفيات 192 وفاة، رحمة الله عليهم، ونعزي مرة أخرى أسرهم وعائلاتهم ونجدد الترحم عليهم، فيما تماثل للشفاء 3732 من المصابين، وهو ما نحمد الله سبحانه وتعالى عليه، كما نسأل الله الشفاء العاجل لباقي المصابين.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد الحالات الحرجة الحالية حوالي 50 حالة تقريبا، تزيد قليلا أو تنقص قليلا على حسب التطورات، حالة حرجة،

منها أقل من 20 فقط تحت التنفس الإصطناعي.

من الطبيعي أن يتساءل المواطنات والمواطنين مع اقتراب نهاية المرحلة الثانية من الحجر الصحي، واللي غادي تنتهي نهار 20 ماي، يتساءل كيف سنتعامل مع المرحلة المقبلة الجديدة؟ ولقد أكدتم في مناسبة سابقة واحد اللقاء تلفزي قلت فيه بأن الخروج من الحجر الصحي أصعب من الدخول إلى الحجر الصحي، لما فيه من تعقيدات وما فيه من اعتبارات متداخلة، صحية وطبية ووبائياتية، ولكن أيضا اقتصادية واجتماعية ومجتمعية نفسية وسلوكية، يجب أن نأخذها كلها بعين الإعتبار.

وقبل ذلك، أريد أن أقول بأن الحجر الصحي صحيح أنه صعب، فيه صعوبة، وفيه بالنسبة للعديد من المواطنات والمواطنين مشقة، لكن هذا الحجر الصحي وما واكبه من إجراءات مكنتنا، بحمد لله وفضله، وبتعاون من جميع المؤسسات والهيئات العاملة والمعنية، وبالتفاعل الإيجابي للمغاربة الذين نشكرهم، لأن عموما الحمد لله المغاربة إلتزموا بالحجر الصحي، كاين واحد الشوية ديال التجاوزات مع الأسف الشديد، لكن عموما كل هذا مكننا من تحقيق مكاسب كبيرة، صحيا واقتصاديا واجتماعيا ومجتمعيا وإداريا، نذكر منها بالخصوص: التحكم في وتيرة انتشار الوباء وتفادي الإنتقال إلى المرحلة الثالثة، لكن فيها واحد المسألة أخرى مهمة هو الحيلولة دون استنزاف القدرات الإستشفائية لبلادنا، حتى هذا راه مهم، وقد رأينا بلدانا متقدمة كثيرا على المغرب كيف أنها لما انتشرت الجائحة استنزفت قدراتها الإستشفائية والصحية والطبية وأصبحت بحال إيلا قلنا وصلت للحيط.

ثالثا؛ مكّنتنا الإجراءات المصاحبة وخصوصا واحد الدعم المالي من الصندوق الخصوصي الذي أسس بفضل التعليمات ديال جلالة الملك، والذي وجّه لتطوير المنظومة الصحية، مكّنا من تقوية مقدرة للمنظومة الصحية الوطنية، وتمكينها من رفع قدراتها وكفاءتها وتوسيع قدرتها الإستيعابية، من حيث عدد الأسرة المخصصة للحالات الحرجة، ومن توفير أيضا تجهيزات وآلات طبية جديدة مهمة في مواجهة هذه الجائحة، ولكن أيضا مكّننا كذلك من تفعيل وتقوية منظومة الرصد الوبائي ومن تحقيق الإكتفاء الذاتي في عدد من الأمور، الكمّامات نموذجا، هذا انتصار مغربي، هذا إبداع وطني نشكر عليه جميع الفاعلين الذين اشتغلوا عليه، وهم متعددون، من القطاع الخاص ومن القطاع العمومي ومن قطاعات متعددة، الجميع الحمد لله، وأيضا الإكتفاء الذاتي في مجال التعقيم، في مجال المواد المطهّرة، هذا راه واحد الشيء مهم جدا حققناه في أسابيع معدودة، في أسابيع معدودة، تصنيع عدد من المستلزمات الطبية محليا بواسطة قدرات وطاقات وإبداع مغاربة، ابتكار مغربي خالص والحمد لله، ولكن أيضا هناك فوق ذلك وبعده تقوية روح التضامن والتلاحم بين المواطنات والمواطنين، بما مكّن من تعبئة موارد مقدرة ل"الصندوق الخاص بتدبير آثار جائحة كورونا"، والذي أحدث بتعليمات من جلالة الملك، حفظه الله.

هذه إذن مكاسب وهي إنجازات وغيرها كثير من الإنجازات لم تتحقق بدون عناء ومشقة وتضحيات من الجميع، بل الجميع ضحى فيها وعمل واشتغل، لكنها تؤكد صوابية التدابير الإحترازية والإستباقية التي إتخذتها بلادنا وفي مقدمتها الحجر الصحي.

الآن، وبعد مرحلتين من الحجر الصحي، ندخل امتحانا جماعيا جديدا يتعلق بكيفية تدبير المرحلة المقبلة في ظل معادلة صعبة، تقتضي التوفيق، من جهة بين ضرورة مواصلة التصدي لانتشار الفيروس لتفادي أي انتكاسات محتملة، لا قدّر الله، من شأنها أن تهدم ما بنيناه وما حققناه من نتائج إيجابية، وبين ضرورة الحد من الإنعكاسات السلبية والخسائر في المجالين الإجتماعي والإقتصادي المترتبة عن تداعيات هذه الجائحة، مع التأكيد على أننا واعون بأن لهذا الحجر الصحي تداعيات سلبية على العديد من المواطنات والمواطنين في الكثير من مناحي الحياة.

تشير تقارير وزارة الصحة وتقارير الخبراء إلى المحددات المرتبطة بالحالة الوبائية والتي يجب أخذها بعين الإعتبار، وهي كالتالي، وهو معروف عالميا:

- **معدل التكاثر "R":** التكاثر معدل الإنتشار "R"، أي (Reproduction)، معدل التكاثر الذي يجب أن يكون على الأقل أقل من"1" وطنيا، مع استقراره في هذا المستوى لمدة أسبوعين؛ وللحصول على هامش الأمان، يستحسن - على حسب الخبراء - أن تكون هذه النسبة، أن تكون أقل من "0.7%" ويبلغ هذا المعدل حاليا حوالي "0.9" وطنيا، في حين كان في البداية الحجر الصحي يتجاوز 2.5%؛

- **نسبة الفتك:** أي نسبة الوفيات بالمقارنة مع نسبة الحالات المؤكدة، يجب أن يكون أقل من "3%" وها نحن والحمد لله بعد جهود كل الأطقم الصحية، بل جهود جميع المواطنات والمواطنين في الحجر الصحي، تبلغ نسبة الفتك أو نسبة الإماتة حوالي "2.8%" ديال الحساب ديال هاذ الصباح، وفق آخر الإحصائيات، في حين كانت نسبة الفتك تذكّرو معايا في بداية الحجر الصحي تتجاوز "7%"، واحد الوقت تخلعنا ياك عقلتو!

- **نسبة الحالات الخطرة والحرجة:** يجب أن لا تتجاوز حسب المعايير اللي وضعوها الخبراء ديال وزارة الصحة "10%"، ونحن الحمد لله اليوم تبلغ نسبة الحالات الخطرة والحرجة حوالي "1%" وطنيا، في حين كانت في بداية الحجر الصحي تتجاوز "15%"؛

- **نسبة استغلال وحدات الإنعاش:** يجب أن لا تتجاوز "30%"، والحمد لله اليوم لا تبلغ نسبة استغلال وحدات الإنعاش إلا حوالي "4%".

هاذي كلها مؤشرات متعلقة بهذه المعايير وهي حققنا فيها تحسنا مهما، تحسنا مهما لنفخر جميعا بالجهود التي قمنا بها جميعا، الجميع ساهم فيه، حتى اللي ما خرجش من دارو ولاّ اللي التزم بالمعايير ديال الوقاية وديال الإحتياط راه حتى هو ساهم فيها، لكن يبقى المؤشر المتعلق بمعدل التكاثر لا يزال لم يستجد بعد، لم يستجد بعد للمعيار المحدد بخصوصه من قبل خبراء وزارة الصحة.

كما أن القرار المتعلق بتدبير الحجر الصحي يجب أن لا يربك وضعية

المنظومة الصحية، كما قلنا، أو يؤدي إلى انهيار، لا قدّر الله، للطاقة الإستيعابية للمستشفيات للتكفل بالمرضى وعلاجهم، أو على إجراء اختبارات، أو المراقبة الفعالة لجميع الحالات المؤكدة ومخالطيهم.

لقد مكنت هذه الإجراءات الإحترازية من تقليص سرعة انتشار الفيروس ب 80%، مما كان حاجزا أمام توسع الإصابة في المجتمع، وجنّب بلدنا بالتالي، كما قلت منذ قليل، الإنتقال إلى المرحلة الثالثة من العدوى.

وحسب تقديرات الخبراء الوطنيين ديالنا دائما ديال وزارة الصحة، فإن الإجراءات التي اتخذتها بلادنا قد تكون جنبتنا ما بين 300 ألف إلى 500 ألف إصابة جديدة، تجنبنا 300 ألف إلى 500 ألف إصابة منذ البداية إلى اليوم، وجنبتنا ما بين 4650 إلى 7700 من الإصابات التي تستلزم العناية المركزة، كون ما درناش هاذ الإجراءات الإحترازية وكانو عندنا هاذ الإصابات، المستشفيات صافي غرقات، هاذ الشي اللي عندنا ديال مستشفيات العناية المركزة لن تكون كافية، 4650 إلى 7700 يعني المتوسط 6000، وجنبتنا أيضا ما بين 9000 و15.000 وفاة، إن تجنب هذه الخسائر أمر لا يقدر بثمن، لا يقدر بثمن، هي تعني حوالي 6000 إصابة يوميا منذ بدايته، من بداية مارس إلى اليوم، 200 إصابة يوميا منذ بداية.. 200 وفاة، أعتذر يوميا منذ بداية الإصابات إلى اليوم، هاذ الشي اللي تجنبنا دبا، 6000 إصابة في النهار و200 حالة وفاة في النهار، وفداحة هذه الخسارة قد لا نحس بها بالشكل الكامل، لأنها غير أرقام عندنا دبا، لكنها لكن يحس بها الذين فقدوا أحبابهم والذين فقدوا أقاربهم، أو فقدوا أصدقائهم أيضا، الناس كيبكيو حتى على الأصدقاء ديالهم، وهؤلاء ليسوا أرقاما فقط، هاذي ماشي فقط أرقام، إنهم مواطنات ومواطنون لنا رحلوا وأحيانا هم في عز نشاطهم، ومنهم كثير من الخبراء، وكل مصاب أمر مروع لعائلته، مروع للأسرة ديالو، ومروع للناس اللي قراب ليه، نسأل الله أن يرحم الجميع، رحمة الله على الجميع.

لكن، المقلق، دبا هذا الإيجابي فهاذ الحالة الوبائية اللي عشناها واللي تجنبناه، لكن المقلق أيضا هو كثرة البؤر التي تبرز بين الحين والآخر، بؤر صناعية، بؤر تجارية، بؤر عائلية، وفي أماكن أخرى أنتا عرفتو البؤرة التي برزت في ورزازات في السجن المحلي، فقد سجل منذ بداية الوباء ببلادنا 467 بؤرة في عشر جهات من المملكة، 467 بؤرة، أحصي بها أكثر من 3800 إصابة، أي حوالي 56% من الإصابات كانت في بؤر، نصف هذه الإصابات في بؤر عائلية، النص ديال الإصابات كانت في بؤر عائلية، انتبهو معايا لهاذ القضية، عائلية إما في أفراح أو في جنائز، وخُمسها، تقريبا 20% في بؤر صناعية، ولا تزال إلى اليوم 29 بؤرة لم تتجاوز بعد مدة المراقبة، وقد سجلت أول أمس في مدينة الدار البيضاء، أمس فقط سجلت 99 إصابة في 3 بؤر، معنى ذلك هاذ القضية ديال البؤر لازالت تشكل إشكال وبائي، ما تنساوش، ما تنساوش بأن 56% من الإصابات جاءت من هذه البؤر، مما يعني جدية الموقف وصعوبته، وخصوصا مع اقتراب عيد الفطر، وهو ما يحمل لا قدّر الله مخاطر، راه قلنا البؤر العائلية في الأفراح والجنائز، بروز بؤر عائلية بالنسبة للذين لم يلتزموا بالحجر الصحي وبالاحتياطات والإجراءات الوقائية، لأننا لا نريد للعيد أن يتحول إلى طرح هو فرح، وذيك الساعة الناس غادي يعيدو ما حسّوش بالناس اللي ولّات عندهم البؤر هنا وهناك، لا نريد للعيد أن يتحول من فرح إلى حزن وإلى مأساة بالنسبة للعديد من المواطنات والمواطنين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

إنني هنا أشعر بما يشعر به المواطنات والمواطنين، وأشاطرهم قلقهم، وأتفهّم انتظاراتهم، وأعلم أن الكثير منهم نال منه الجهد والتعب من جراء الحجر الصحي طيلة قرابة شهرين، خصوصا وأننا نعيش في هذه الأيام والليالي المباركة، رمضان دوزّناه والمساجد مقفلة بزاف ديال الناس يحسون بالألم، بغاو يمشيو للمسجد، ولكن الضرورة الصحية ضرورية، ونحن على مشارف أيضا عيد الفطر والذي يكون عادة مناسبة للتزاور، مناسبة لصلة الرحم، وفي نفس الوقت أريد أن أقول بأن الوضعية لبلادنا اليوم مستقرة ولكن غير مطمئنة كلية، مستقرة، متحكم فيها، ولكن ماشي معناه مطمئنة كلية، راه غير البارح 3 ديال البؤر ما عرفنا كيفاش حتى خرجو، ولّينا كنحسبو وكنقولو مزيان غادي نحسبو 2 أسابيع غادي نبعدو على الأزمة و2 أسابيع ديال الإنخفاض ديال الحالات غادي نكونو خرجنا من هاذيك المخاطر، لكن مع الأسف، مع الأسف، مع الأسف، الوضعية الوبائية لا تزال غير مطمئنة بالكامل من حيث معدل التكاثر ومن حيث استمرار بروز بؤر عائلية وصناعية بين الفينة والأخرى في عدد من المناطق، وكذا تسجيل بعض أوجه التراخي في احترام مقتضيات الحجر الصحي، مما قد يتسبب في انتكاسة لا يمكن تحملها، ونحن لا نقبل أن نجازف بالمكتسبات التي راكمناها بتضحيات مقدرة من الجميع طيلة المرحلة السابقة للحجر الصحي.

وأريد أن أقول لكم بأننا بقينا هذه الأيام كلها في نقاش مع السادة الوزراء ومع الخبراء، السيد وزير الصحة كيشوف راه يوميا، يوميا، ومع خبراء أيضا، كاين الخبراء ديال وزارة الصحة والتقارير كيمدّونا بها، وكاين شي وحدين اللي غير كيتصلو بيا وأعرفهم خبراء في الوبائيات أو في (l'infectiologie) طيلة هذه المدة، ونحن نفكر ونقدر كيف سنتعامل مع المرحلة المقبلة، وبين الانتظارات سالفة الذكر والإكراهات الصحية والاقتصادية والإجتماعية، فإن الترجيح لاشك أنه صعب، لكنه ضروري باش نرجحو صعيب لأن عندنا مخاطر صحية هنا، وعندنا صعوبات أيضا اجتماعية واقتصادية وبشرية وإنسانية نحس بها جميعا، هنا الترجيح لاشك أنه صعب لكنه ضروري وليس هناك حل أمثل، كل حل إيلا درناه عندو بعض السلبيات، وبما أن بلادنا اختارت منذ البداية إعطاء الأولوية لحفظ

صحة المواطن وجعلها فوق كل اعتبار، ولأننا لحد الساعة حققنا إيجابيات كثيرة، وللحفاظ على هذه الإيجابيات على المستوى الوبائي، على المستوى الصحي، فقد تقرر تمديد حالة الطوارئ الصحية وتمديد الحجر الصحي لمدة ثلاثة (3) أسابيع أخرى، مع العلم أن الحكومة أعدت رؤية عامة لتدبير الحجر الصحي خلال المرحلة المقبلة في أبعاده المركزية والقطاعية، مما سأشرحه بعد قليل.

وهنا فاش كنا كناقشو ديما كتفكر هاذيك "مائة تخميمة وتخميمة ولا ضربة بالمقص"، احنا خصنا نستحضرو أنه خصنا نتاخذو القرارات الشجاعة رغم صعوبتها ومرارتها في كثير من الأحيان، وراه الأولين كانو كيقولو "ما تقطع الواد حتى تبان حجارو"، الحجر باقي ما بانش واحد شوية ويبانو شي حجيرات، باقي يعني حتى ينشف مزيان، لذلك لا نخرج من الحجر الصحي حتى نكون متأكدين من الحالة الوبائية أنها ممكن ألا ترتد علينا في المستقبل، و"ما تمشي في الليل حتى يطلع نهارو"، نسأل الله سبحانه وتعالى يطلع النهار ديالنا في القريب بإذن الله ونحن دائما أيامنا نهار بإذن الله.

معشر السيدات والسادة،

مجلس الحكومة إن شاء الله غدا سيصادق على المرسوم الذي سنمدد به الطوارئ الصحية، ثم من بعد ستصدر القرارات التالية الضرورية، لكن أنا أعرف أن العديد من المواطنات والمواطنين كيطرحو واحد السؤال: واش الحكومة عندها شي إستراتيجية باش نخففو هاذ الحجر الصحي في المستقبل؟ دبا احنا دخلنا الحجر الصحي إوا ومن بعد؟ من بعد واش كاين شي إستراتيجية واضحة؟

وأريد أن أقول: نعم عندنا إستراتيجية واضحة وفق مبادئ محددة وشروط واضحة، نعمل على توفيرها كاملة أو بشكل أقصى ما يمكن، وأيضا بتدابير قطاعية وعامة مضبوطة، وإن الإستعدادات قد انطلقت وبمجرد تحقيق الشروط الوبائية واستكمال توفير الشروط اللوجيستيكية سيمكن لبلادنا أن تبدأ في تنزيل إجراءات تخفيف الحجر الصحي، وهذا يحتاج إلى بعض التوضيح.

بغيت نوضح هنا باش المواطنات والمواطنين يعرفو آش كنديرو دبا، باش نبنيو هاذ تخفيف الحجر الصحي على أسس متينة، شروط التخفيف من الحجر الصحي، يشير الخبراء، هاذي مرة أخرى التقرير الذي أمدنا به السيد وزير الصحة والذي بني على التقرير ديال لجنة الخبراء، اللجن العلمية والتقنية الوطنية واللي هو منسجم في العموم حتى مع التوصيات الدولية، منظمة الصحة العالمية أو ما يقوله الخبراء، احنا كنكيفو على حسب الوضع ديالنا، ولكن احنا ماشي مقطوعين على العالم، وهذا علم، علم حيثما وجد هذا العلم فهو ملك الجميع، تشير تقارير الخبراء إلى أن أي تخفيف للحجر الصحي يستلزم إضافة إلى الشروط الوبائية التي تحدثت عنها، إلى توفير شروط تدبيرية ولوجيستيكية أهمها أربعة:

الشرط الأول: قدرة المنظومة الصحية

إن الإنتقال إلى مرحلة تخفيف الحجر الصحي تشترط توفر المنظومة الصحية ببلادنا على طاقة إستيعابية مؤهلة، ليس فقط لإستقبال عدد الإصابات بالفيروس التي تستقبلها في ظروف الحجر الصحي، بل يجب أن تتحمل طاقتها الإستيعابية ارتفاع حالات الإصابة المحتملة والناتجة عن إجراءات تخفيف الحجر الصحي، بالإضافة إلى الإستمرار في توفير العلاجات الضرورية للحالات المرضية، معناه ماذا؟ احنا باقي عندنا الحجر الصحي والبؤر كتخرج، إيلا خففنا الحجر الصحي شحال من بؤرة غادي تخرج لينا؟ شكون هذا اللي يمكن يقول لينا هاذ المعلومة؟ شكون اللي عندو هاذ التقدير؟

هذا صعيب يجي شي واحد ويعطيك معلومة مضبوطة، رقم نهائي، لا خبير يمكن يعطيك تقديرات، يمكن نعطيك سيناريوهات، يمكن نعطيك أفكار، لأن البعد البشري في القضية أكبر من البعد.. مجرد البعد التقني أو الطبي الخالص، وقد أظهرت المندوبية السامية للتخطيط في تقرير أخير لها، نشر منذ يومين، يتعلق بسيناريوهات رفع الحجر الصحي وانعكاساتها، بأن المنظومة الصحية الوطنية قد تكون عرضة للإستنزاف في بعض هذه السيناريوهات، ولاسيما في غياب الإجراءات الإحترازية والإحتياطات الضرورية، وفهاذ المجال تبذل جهود مستمرة، مستمرة لدعم مختلف المستشفيات، احنا عندنا دبا 190 مركز استشفائي على المستوى الوطني، ثلثها تقريبا فقط اللي مخصص لإستقبال المرضى والمعالجة ديال "كوفيد-19"، الباقي.. ويعالج المرضى الآخرين، مستمرين، كل ضغط على المنظومة الصحية يمكن تستوعب ولكن غادي تبقى تضغط على المرضى الآخرين اللي محتاجين حتى هما للرعاية الطبية اللي غادي ما يلقاوش البنيات الصحية التي ستستقبلهم، لأن حتى هما، المرضى الآخرين في أمراض مزمنة، مستعجل.. حتى هما خصهم يتستقبلو ويتعالجو، فلابد نحتاج إلى هاذ التوازن، إذن هذا المعيار الأول.

المعيار الثاني والشرط الثاني :القدرة على اختبار الأشخاص

يجب أن تتوفر بلادنا على القدرة على اختبار.. إجراء اختبارات للذين يعانون من أعراض "كوفيد-19"، يجب أن يكون اكتشاف الحالات الجديدة عن طريق الإختبارات أو التحاليل المخبرية سريعا ويجب أن نقدر على تتبع مخالطيهم ليكون هذا التتبع فعال. ومن هنا كان الاهتمام كبيرا لتوسيع قدرة نظامنا الصحي على إجراء الإختبارات الخاصة ب "كوفيد-19".

في بداية تدبير هذه الجائحة الوباء كان عدد الإختبارات التي نجريها في بلادنا للحالات ديال "كوفيد-19" لا يتجاوز الألف، و من قبل كان أقل من ألف وبمركزين للإختبارات فقط في واحد الفترة، والآن انطلق إمداد بل مد المستشفيات الجامعية على مستوى التراب الوطني بالتجهيزات الضرورية، واليوم عندنا 13 مختبر تابع للصحة العمومية تستعمل تقنيات

(PCR[1] moléculaire)، الجزيئية، للقيام بهذا النوع من الإختبار اللي هو أكثر الإختبارات ظبطا، وقد قامت أول أمس بإجراء 6660 اختبارا، أول أمس ولا البارح 6660 إختبارا، هاذي العمومية، وإذا أضفنا إليها ما تقوم به خمس (5) مختبرات في مستشفيات القوات المسلحة الملكية و3 مختبرات في مؤسسات شريكة أو خاصة، للقطاع الخاص، حتى هما راه دخلو أخيرا، فإننا ننجز حاليا أكثر من 8 آلاف إختبار، وسوف تفتح مختبرات أخرى عمومية في الأسبوع المقبل، في مدن الرشيدية والناظور والداخلة، إضافة إلى مختبر متنقل تعده وزارة الصحة أيضا باش يستجب للحالات.. وهذا إذن العمل الآن.. هاذ الشي بنيناه على هاذ الفترة، ما كاينش النهار الأول والمختبر هاذ النوع ديال المختبرات ناس كضنو غير اعطيهم ويديروه، هذه تحتاج إلى تدابير أمنية صارمة داخل المختبرات حتى لا تكون هي أيضا سببا في تفشي الفيروس، راه المختبر إيلا ما كانش عندو معايير محددة، واضحة، راه ماشي بحال مختبر عادي، حتى هو عندو شروط ديالو، تذكرو بأنه في البداية ربما كاع الفيروس خرج من المختبر حسب ما يقال، بمعنى أنه كاين صعوبات، ولذلك لابد من جميع الإحتياطات، ولابد من أن نسير في هذا الموضوع بضمانات واضحة.

الحمد لله، اليوم، اليوم عندنا هاذ العدد ديال مختبرات، 3 آخرين غادي يتفتحو في الأسبوع المقبل تقريبا، والآن إذن احنا غادين الهدف هو أن نصل إلى 10 آلاف اختبار يوميا على الأقل، ليرفع العدد بعدها إلى أكثر من 10 آلاف اختبار.

هذا شيء مهم احنا كنهيؤو لهذاك تخفيف الحجر الصحي، هاذ الشي ضرورة، إيلا ما درناش هاذ الشي.. وبالمناسبة راه هاذ الفترة الإختبارات كنحتاج من 3 أيام ل 5 أيام باش توصل النتيجة لأنها خاصها تجي من مدينة بعيدة، ربما من جمعة بعيدة، تجي حتى للرباط و أو تجي للدار البيضاء وتشد النوبة إمتى غادي توصلنا النوبة، عاد إمتى ترجع الأن خصنا الهدف ديالنا هو أقصى شيء هو 24 ساعة، جميع الإختبارات تكون موجودة والناس اللي عندهم أعراض ما يقاوشي تسناو إمتى غادي اتأكد بأن عندو المرض، هذا هو من بين الإيجابيات أكثر لهاذ العدد من المختبرات وهاذ التوسع فيها اللي إن شاء الله غادي يأثر على المستوى الوبائي لبلادنا وعلى القدرة ديالنا في مواجهة الجائحة وفي التخفيف من الحجر الصحي.

وهنا أريد أن أتوقف على واحد الموضوع، أريد أن أحذر، الله يجازيكم بخير، من الأحكام التي تطلق أحيانا غير مبنية على المعلومات الصحيحة، وتكون في كثير من الأحيان أساس للتشويش على المواطنين، نشر للإشاعات والتشكيك في المؤسسات الصحية، منذ أسابيع نشر بعض تشكيك في فحوص المخبرية التي تقوم بها الجهات المختصة، بسبب أن بعض النتائج ديال واحد.. ديال بعض الأشخاص كانت إيجابية في الأول ثم من بعد فاش تعاودات كانت سلبية وبدأوا يشككون، مزيان الواحد يكون متواضع، نعطيكم مثال أنا دبا أنا طبيب، أنا طبيب منذ 87 وخدمت في الصحة العمومية، خدمنا في مقاومة الأمراض (JNV : Journées Nationales de Vaccination)، درتها طولا وعرضا سنوات ومن بعد جات (JNV)، الأيام المغاربية للتلقيح، تسارينا بها البوادي في السماعلة في واد زم، السماعلة واولاد فنان أو غيرها وبني خيران إلى آخره، فهمتيني؟ واشتغلت كطبيب نفساني منذ 1990..

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

لا، لا باقي، منذ 1990، شكرا جزيلا على.. وكنت عندكم كذلك، آ "أبي الجعد"، خدمت في "أبي الجعد" شوية، صحيح شكرا جزيلا، واشتغلت كطبيب نفساني واشتغلت في واحد اللجنة ديال الأخلاقيات الطبية اللي مهتمة منذ 1990، الأخلاقيات الطبية اللي كنهتم بالبحث الطبي الحيوي وكندوزو هاذ جميع البحوث خاص تكون عندها واحد الرأي ديال لجنة الأخلاقيات، ورغم ذلك أنا أقول، أرجع إلى الخبراء لا أفهم كثيرا في الكثير من هاذ الأمور، وكيجي متخصص في ميدان بعيد وكيبدا يلقي بالأحكام، هاذ الفيروس راه فيروس صعب، وإلا لم يؤدي إلى هاذ الهلع اللي في العالم، لم يؤدي إلى هاذ القدر ديال الوفيات، وخاصكم تعرفو بأنه داخل جسم الإنسان.. هذا ماشي الفيروس غير كاديرهاكا وكتلقاه، راه بعض المرات (la charge virale) كتطلع، بعض المرات كتهبط، إيلا درتها في الوقت اللي هبطات نتيجة أنه لأن صراع بين الإنسان وبين الفيروس، المناعة ديال الإنسان كتصارع، يمكن تهبط إلى حد أنه واخا التحليلة هاذيك ديال (PCR) اللي هي جزيئية، يمكن ما نحصلش عليه، علاش كيدار 2 متابعين، يمكن ما نحصلش عليه، يمكن يبان في واحد الفترة ويختفي في فترة أخرى، علاش احنا درنا العلم مسطح، كأننا نحن نعلم في هذا الفيروس كل شيء وفي هذا العلوم كل شيء، مع الأسف هاذ الإشاعة اللي كانت وكتب فيه، مع الأسف الشديد، كتبت فيه بعض المنابر الإعلامية وسبب ارتباك وذعر لدى العديد من المواطنين، والتشكيك، هذا هو الخطير، التشكيك في المنظومة الصحية الوطنية، وموطن الخلل هو أن الأمور المتخصصة لا يبينها إلا أصحابها، وإذا تقحمها من لا علم له به كان لذلك تأثيرات سلبية واسعة، واسعة المدى، ومن واجب وسائل الإعلام اللجوء إلى رأي المتخصصين والبعد عن إلقاء الكلام على عواهنه، وحتى بعض المتخصصين، المتخصص يعني فواحد الميدان قريب، مزيان يكون متواضع ويرجع إلى من هو أكثر تخصصا منه، وفوق كل ذي علم عليم، كما قال الله سبحانه وتعالى.

الشرط الثالث: القدرة على المراقبة الفعالة وتتبع جميع الحالات

[1] **P**olymerase **C**hain **R**eaction

حتى هذا مهم، الدراسات كلها كتقولك خاص تستطع التبع الحالات، دبا قولو ليا هاذ 99 حالة ديال الدار البيضاء، باقي كاع ما عندنا عدد ديال المخالطين دبا، الشكر لوزارة الداخلية ووزارة الصحة راه خدامين الفرق، دبا كيقلبو كل واحد، كل واحد من هاذ 99 شكون اللي شاف فهاذ الأواخر، وشكون اللي مخالط به باش يكون المراقبة ديال المخالطين، وإيلا كنخليو الفيروس كينتشر بسرعة، 99 وراه في غالبهم من أحياء مختلفة، متعددة، هاذ الشي، هاذ التحكم في الوباء والذي يحتاج إلى المراقبة الفعالة، إلى المتابعة، متابعة المخالطين بطريقة ناجعة وسريعة، هذا كله أدى إلى أن وزارة الصحة ووزارة الداخلية عملتا على تطوير تطبيق معلوماتي للإشعار وتتبع الحالات المحتملة التي تعرضت لفيروس كورونا الجديد وسماوه "وقايتنا".

يأتي هذا التطبيق لدعم النظام السابق لتتبع المخالطين من قبل وزارة الصحة ولمساعدة بسرعة على تحديد هؤلاء المخالطين للأشخاص الذين تأكد أنهم مصابين بفيروس 19 والتكفل بهم قبل ظهور الأعراض عليهم، وبالتالي تفادي أن ينقلوا الوباء إلى أناس آخرين، تفاديا أن.. يعني تطور حتى هما تعقد عندهم الحالة، وهذا شيء مهم جدا، كشف الحالات المخالطة في الوقت المناسب وبسرعة.

وهنا أريد أن أشير كذلك إلى مسألة، لأن البعض بدى كيشوش حتى هما هذا التطبيق المعلوماتي تطبيق مغربي خالص، تم تطويره من قبل فريق مغربي وبمشاركة طوعية من قطاع خاص مغربي، من بعض الشركات المبتكرة الوطنية الناشئة، كما أن معالجة المعطيات المضمنة في تطبيق "وقايتنا" مطابق للمقتضيات القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، لأن الهيئة المعنية بحماية الطابع الشخصي أعطت رأيها بالموضوع ودرساتو، والحمد لله عندنا مؤسسات اللي كنرجعو ليها، وطنية، وتم الترخيص لها، يعني للتطبيق، من قبل "اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي".

رابعا: التوفر على مخزون كاف من المستلزمات الطبية

وهذا النجاح في مواجهة الإرتفاع المحتمل لحالات الإصابة في المستقبل، يستلزم أن يكون عندنا مخزون كاف، مخزون كاف من مختلف الأدوات اللي كنحتاجوها على المستوى الطبي، وراه جميع الجهات المعنية، راه خدامة في هاذ الشيء، خدامة في هاذ الشيء لأن هذا المخزون الكافي هو الذي يمكن أن يجعلنا قادرين ومستعدين باش نواجهو كل الطوارئ يمكن أن تطرأ آنذاك.

وبفعل العمل الكبير اللي قامت به الصناعة ديالنا الوطنية واللي هو إنجاز الحمد لله مهم، فإن توفير هذا المخزون الضروري سيكون بحول الله ميسرا في القريب العاجل بإذن الله.

خصنا 150 مليون كمامة مثلا، خص تكون موجودة محطوطة، خص تكون عندنا في المستلزمات الأخرى كلها عدد يكفي لمواجهة أي طوارئ ممكنة، إذن نحن على قدم وساق في إيجاد هذه الشروط، في إتمامها باش نكونو مستعدين لتخفيف الحجر الصحي، ويكون هذاك التخفيف أيضا نجاحا مغربيا إضافيا إلى النجاح المغربي فيما يخص الحجر الصحي.

لكن، أيضا هناك مبادئ للتخفيف ديال الحجر الصحي حددناها في طبيعة الحال في:

- أول مبدأ هو التدرج:

لا يمكن لأي تخفيف من الإجراء الصحي ألا أن يكون متدرجا وفق مراحل محددة سلفا، احنا عندنا تصور المرحلة الأولى، المرحلة الثانية، المرحلة الثالثة، كل مرحلة وأشنو هي الإجراءات اللي غادي تكون فيها وأن تكون مصاحبة بتدابير مواكبة قادرة على التحكم في نتائجها، ويكون عندها واحد المنظومة ديال الإستشعار ديال التعرف على التأثيرات السلبية كي تعالج، ولا نراجعو نديرو الرجوع إلى الوراء عندما يستلزم ذلك، عندما نقوم بأي إجراء ديال التخفيف ديال الحجر الصحي؛

- ثانيا، البعد الترابي:

فهناك تفاوت كبير في الوضعية الوبائية بين الجهات، بين العمالات والأقاليم، وما يجب أخذه أيضا بعين الإعتبار، الإعتبار.. هما مصنفين.. عندنا الدراسة الوبائية التي أعدتها وزارة الصحة صنفات هاذ الإجراءات، وصنفات ترابيا، مع الإشارة إلى أن هناك وضعية مقلقة وبائيا في أربع جهات بالخصوص هي: الدار البيضاء – سطات، مراكش – آسفي، فاس – مكناس، طنجة – تطوان – الحسيمة؛

- ثالثا، المبدأ الثالث هو المرونة وإمكانية التراجع:

كما قلت منذ قليل، يجب أن تخضع أي إجراءات لتخفيف الحجر الصحي أو رفعه للمراقبة المستمرة، وعند بروز أي بؤرة جديدة أو ارتفاع جديد في عدد الحالات يجب التراجع، وقف تنفيذ بعض تلك الإجراءات التخفيف، إما على مستوى التراب المعني أو البؤر المعنية، تفاديا لتصاعد انتشار الفيروس، وينبغي العودة إلى تدابير أكثر صرامة؛

- رابعا، التمييز الإيجابي:

عبر توفير حماية أكبر للفئات الهشة من مثل كبار السن الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة، وكذا الأشخاص المصابين بالأمراض المصاحبة: مرض القلب والأوعية الدموية، السكري، السرطان، نقص المناعة وغيرها كثير من الفئات الهشة، وهؤلاء يحتاجون إلى برامج خاصة وهناك إعداد لهذه البرنامج.

وأيا كان، فإن أي تخفيف مستقبلي للحجر الصحي لا يعني التنصل من جميع الإجراءات الإحترازية الشخصية والمهنية، بل سيتعين استصحاب عدد من التدابير ذات الطابع العام من قبيل:

-أولا، الإبقاء على الإجراءات الإحترازية الوقائية، ولاسيما التباعد الإجتماعي، إجراءات النظافة الشخصية، التطهير المنتظم للأدوات وللمساحات المستعملة بكثرة، تعقيمها، الإلتزام بارتداء الكمامات، الإلزامية ديالها في الفضاء العام وما إلى ذلك من إجراءات غادي تبقى مستمرة دائما،

وما يمكنش يكون التخفيف حتى يكون عندنا الضمان بأن هاذ الإلتزامات كاينة؛

-ثانيا، رهن استئناف أو ممارسة أي نشاط اقتصادي أو تجاري بالتقيد بإجراءات احترازية وصحية مضبوطة تراعي خصوصية هذا النشاط، ويتولى كل قطاع حكومي إعداد دلائل توضح هذه الإجراءات بالنسبة للأنشطة التجارية والإقتصادية التي تدخل في اختصاصه، بتنسيق مع وزارة الصحة، عدد من الدلائل (les guides)، الدلائل في هذا المجال ويعني.. أعدت، وهناك عمل لإعداد دلائل أخرى لأن أي قطاع صناعي أو تجاري غادي يتفتح خص يكون عندنا دليل واضح كيف سيتصرف، كيفاش غادي تكون فيه الإجراءات الإحترازية، كيفاش غادي نطبقو فيه التباعد، كيفاش غادي نطبقو فيه التعامل، كيفاش غادي نطبقو فيه هاذ القضية ديال التعقيم والتطهير ديال الأدوات ولا ديال الأماكن ديال العمل، كيفاش.. هذا كله يحتاج إلى إجراءات، راه العالم واقف، مصانع كبيرة واقفة في العالم حايرة، الطيران العالمي واقف، في عمومه، دبا الآن ولاو كيشوفو إلا غادي يراجعو آشنو هي الإجراءات اللي غادي يديرو داخل الطائرة، هاذ الشي كامل خص تكون عندنا فيه دلائل ديالنا وموجهات ديالنا مغربية بطبيعة الحال، وأشكر جميع القطاعات التي أعدت الدلائل وأستحث القطاعات الأخرى على أن تسير بسرعة في إعداد ما تبقى من هذه الدلائل.

وبالمناسبة، التدخل اليوم لأن الحجر الصحي منذ البداية لم يكن توقيفا للنشاط الإقتصادي، لأن من البداية أي نشاط اقتصادي عندو المعايير ديالو، مستوفيها يبدا، راه حتى دبا يبدا بسم الله ما كاين حتى شي مشكل، ولكن خص معايير مضبوطة، ولذلك انطلقت واحد اللجنة ديال المراقبة فيها وزارة الداخلية، وزارة الشغل، وزارة الصحة، ووزارة التجارة والصناعة، على المستوى الجهوي، يزورون جميع الوحدات الصناعية أو التجارية المسموح بها، وهاذ الوحدات كيشوفو واش هي ملتزمة بالإجراءات ديال الأمان الموجودة، وإذا لم توجد إجراءات الأمان كيوجهو ليهم تنبيهات أولى أو تحذيرات، وإيلا ما عالجوش بعد رجوع اللجنة مرة أخرى، إيلا ما عندهومش الإمكانية، أو ما قدوش، أو وقعات إشكالات كبيرة، فتغلق.

وراه الكثير من الوحدات فعلا الصناعية أغلقت طيلة الفترة الأخيرة فعلا، فلذلك، هاذي إجراءات حاسمة لأنه كون ما درناش هاذ الشي، وكون الحالة الوبائية ديالنا يعلم الله كيفاش غادي تكون، هاذ الصرامة ضرورية وهي التي جنبت بلادنا ما رأيناه من إشكالات.

وموازاة مع التدابير العامة المذكورة أعلاه، عملت القطاعات الحكومية بطريقة استباقية على بلورة خطط وبرامج قطاعية لتدبير الحجر الصحي في مراحله المقبلة، بما يقتضيه ذلك أولا، من إجراءات احترازية ووقائية لضمان سلامة المرتفقين والموظفين على السواء، كما تروم هذه البرامج التخفيف من وطأة الأزمة الحالية على الإقتصاد الوطني وعلى الفئات الإجتماعية وعلى المقاولة، ودعم إعادة إنطلاق دورة اقتصادية جديدة، وتقوية الأنشطة التجارية والخدماتية بطريقة تدريجية، مع إعادة ترتيب الأولويات القطاعية في الفترة المقبلة.

الآن، أريد أن أنتقل إلى المحور الثاني في هذا العرض وهو يرتبط بأولوية إنعاش الإقتصاد الوطني في المرحلة المقبلة، ذلك، أن انشغال الحكومة لمواجهة الجائحة ومواجهة تداعيات الجائحة الآنية والمستعجلة لم ينسيها التزامها تجاه المواطنين، والمضمنة في البرنامج الحكومي، والذي لا زلنا نتابع تنفيذه وتفعيله على أرض الواقع، لكن أيضا هذا لا يمنع من استشراف المستقبل واستشراف ما بعد هذه الجائحة، وكيف سنتصرف فيها، وكيف سنضمن عودة قوية للإقتصاد الوطني بإذن الله.

فالاستعداد لعالم ما بعد الأزمة من خلال زيادة حجم الإستثمارات في القطاعات الإستراتيجية الواعدة شيء مهم جدا، فيكاد يحصل إجماع بخصوص الأوراش والمجالات التي يجب أن نضاعف العناية بها في المستقبل وأن نوليها العناية الكبرى ونمدها بالإمكانيات الضرورية، ويتعلق الأمر أساسا بقطاعات التعليم والصحة والبحث العلمي والحماية الإجتماعية، بالإضافة إلى ورشين داعمين أساسيين مهمين هو "التحول الرقمي" و"الحكامة الجيدة".

وأريد أن أؤكد هنا أن التفكير في المستقبل لا يعني التوقف وعدم الإبداع في ظل الأزمة نفسها، فتحدثنا عن البحث العلمي، ذلك أنه وعيا بالظرفية وبحاجتها إلى الإبداع في البحث العلمي، كانت قد أعلنت وزارة التربية الوطنية، قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، عن برنامج لدعم البحث العلمي متعدد التخصصات في المجالات ذات الصلة بالجائحة، خصص له غلاف مالي يبلغ 10 ملايين درهم، وقد توصل "المركز الوطني للبحث العلمي"، المركز الوطني للبحث ب 400 مشروع بحثي، اختير منها في النهاية 53 مشروعا، تعالج جائحة كورونا من ستة جوانب هي: الطب وعلم الأوبئة، والتكنولوجيا: آليات الوقاية، والتنفس ومثلها؛ الإنعكاسات الإقتصادية، الإنعكاسات الإجتماعية والنفسية، والجوانب السياسية والإدارية في حالة الطوارئ.

ويغطي الحقل الطبي والعلمي والتكنولوجي 60% من تلك البحوث التي اختير دعمها الآن، وسيتم البت في كيفية تمويل المشاريع المتبقية من 200، لأن ذيك 400 اختير فيها في الإنتقاء الأولي 200، وهاذ من 200 فاز منها 53، هاذيك اللي بقاو من 53 حتى 200 سيتم البحث عن كيفية لتمويلها، وهي التي نالت في البداية الإستحسان في الإنتقاء الأولي للجان المعنية.

كما سنعمل على التعجيل بإحداث وإرساء "المجلس الوطني للبحث العلمي"، طبقا لأحكام القانون الإطار، وذلك لبلورة إستراتيجية وطنية شاملة ومنسقة للبحث العلمي.

ومن تحديات المرحلة أيضا "التحول الرقمي"، نحن نحتاج إلى تحقيق تحول رقمي قوي على المستوى الوطني، إذ من شأن إنجاح هذا الورش

تيسير ودعم مختلف المجالات التي برزت الحاجة إلى أن تحتاج فعلا الحاجة إليها خلال هذه الفترة، في التعليم، التحول الرقمي في التعليم، في القضاء والمحاكم، في العمل عن بعد، في تنزيل سياسة الدعم الإجتماعي، في تطوير آليات الرصد والتتبع، وفي غيره من المجالات، وأظن بأن هاذ التحول الرقمي الآن الحمد لله عندنا رؤية واضحة لتسريعه في المستقبل، ويقضي التحول الرقمي في القطاع العام الإنتقال من الحكومة الإلكترونية أو من رقمنة مسارات الأعمال الإدارية وتقديم الخدمات على الورق، إلى هيكلة جديدة مصممة رقميا للخدمات وللمسارات، كما يتطلب هذا التحول اعتماد مقاربة تتمحور حول المستعملين، حول المرتفقين، تمكن المواطنين وتمكن المقاولات من التفاعل والتعاون مع القطاع العام، لتحديد حاجاتهم الخاصة والإستجابة لها.

وفيما يخص وضع خطة إنعاش للإقتصاد الوطني، فإنه يصعب الآن التكهن في هذه المرحلة بالتطورات المستقبلية لإمتدادات الأزمة، ليست هناك رؤية واضحة دوليا، جميع الأرقام التي تقدم هي أرقام أولية سرعان ما تتغير، جميع الأثمنة هي آنية سرعان ما تتبدل، وليست هناك رؤية متى ستستعيد الإقتصادات العالمية عافيتها، الشيء الذي يجعل من الصعب الجزم بشأن سيناريو ماكرو اقتصادي واضح حول التطورات المستقبلية للمؤشرات الرئيسية لإقتصادنا الوطني، الذي يبقى رهينا بتدبير رفع الحجر الصحي وسرعة استئناف القطاعات الإقتصادية لنشاطها، والتي يمكن أن يتم وفق آفاق زمنية مختلفة.

وبالموازاة مع الإجراءات قصيرة المدى، وإدراكا منا بأهمية الإجراءات الإستباقية لما بعد الأزمة، تعمل الحكومة حاليا على وضع خطة طموحة لإنعاش الإقتصاد الوطني، سوف تشكل رافعة مهمة من أجل تسريع استئناف النشاط الإقتصادي الوطني، وتعزيز قدرته على استشراف معالم ما بعد أزمة كورونا التي تلوح في المستقبل، ويتعين أن تكون المقاربة المعتمدة لهذه الخطة، لبلورة هذه الخطة، مقاربة شمولية، مقاربة متكاملة، مقاربة معتمدة على آليات أفقية، تراعي خصوصية كل قطاع على حدة، في نفس الوقت منسجمة وتأخذ بعين الإعتبار العوامل الخارجية، لاسيما تلك المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية والعوامل الداخلية المرتبطة بالعرض والإستهلاك الوطنيين.

وسيكون من بين التحديات الرئيسية في هذا الصدد التفكير في الآليات التي سيتم تعبئتها لضمان توفير التمويلات اللازمة للمقاولات للإقلاع المرة المقبلة وخصوصا المقاولات الصغرى والمتوسطة.

كما يستوجب التفكير في كيفية استخدام الطلبيات العمومية كوسيلة لإنعاش الإقتصاد الوطني من خلال مراجعة أساليبها وأولوياتها، من أجل دعم الإنتاج والإستهلاك المحليين، مع التأكيد على ضرورة مضاعفة الجهود لحل عدد من الإشكالات الهيكلية التي أكدت الأزمة على أهمية واستعجالية معالجتها، مثل إشكالية القطاع غير المهيكل، مثل إشكالية الحماية الإجتماعية والدعم الإجتماعي وغيرهم من الإشكاليات الاخرى.

على المستوى الدولي، سيتعين أن تتهيأ بلادنا للتكيف مع التشكيل الجديد لسلاسل القيمة العالمية من خلال جذب استثمارات دولية على نطاق واسع، والتي هي بصدد البحث عن مراكز إنتاج جديدة بالقرب من الأسواق الأوروبية والإفريقية، وكونو على يقين إن شاء الله أن بلادنا سيكون تموقعها في هذا في مستقبل إن شاء الله تموقعا جيدا.

ونظرا للمتغيرات المرتبطة بالظرفية الإقتصادية والدولية نتيجة أزمة كوفيد ولتأثيرها على مختلف الفرضيات التي أطرت إعداد قانون المالية 2020، سنعد بإذن الله في الأيام المقبلة مشروع قانون مالية تعديلي سيكون مرتكزا لتفعيل خطة إنعاش الإقتصاد الوطني، وسيستلزم قانون المالية التعديلي وضوحا في الفرضيات التي سينبني عليها، فرضيات دولية عالمية، الفرضيات الوطنية، الفرضيات الوطنية يمكن نتحكمو فيها شوية، الفرضيات الدولية التحكم فيها أصعب، وأيضا هذه الفرضيات تأخذ بعين الإعتبار تراجع معدل النمو أو توقعات تراجع معدل النمو وتأثيرات آثار الجفاف وانخفاض الإيرادات الضريبية.

ومن المنتظر أن تحدد التوجهات العامة لقانون المالية التعديلي في الأيام المقبلة قصد عرضها على مجلس وزاري، قبل أن يعرض المشروع على المجلس الحكومي، ثم يحال على البرلمان إن شاء الله، كما ينتظر أن يكرس هذا المشروع أولويات من قبيل: التعليم، البحث العلمي، الصحة، التشغيل والحماية الإجتماعية، وأن يركز كذلك على التحول الرقمي بوصفه رافعة للتنمية.

وتجدر الإشارة هنا أن الحكومة عازمة على الإستثمار الجيد لعدد من التجارب والنجاحات التي تحققت في بلادنا خلال هذه المرحلة الفارطة، نجاحات في مجال الصناعة، نجاحات في مجال الرقمنة، نجاحات على مستويات عديدة، نستثمرها ونبني عليها كي تصبح أمورا هيكلية في حياتنا، في إدارتنا، في اقتصادنا الوطني وفي مجتمعنا، وذلك من مثل دعم الصناعة الوطنية للإستجابة للإحتياجات الذاتية، وتجربة التعليم عن بعد، تشجيع البحث العلمي والإبتكار، وكذا الحيوية التي أبان عنها المجتمع المدني عامة والشباب بصفة خاصة.

من الأوراش التي تحدثت عنها في هذا العرض من إستراتيجية التخفيف من الحجر الصحي وخطة إنعاش الإقتصاد الوطني ومشروع قانون المالية التعديلي، كلها أوراش ذات أهمية كبرى في المرحلة المقبلة، لذلك أعلن عن مبادرة بدأ سلسلة مشاورات مع القوى الوطنية للأحزاب السياسية، مركزيات نقابية، وجمعيات مهنية وغيرها ابتداء من الأسبوع المقبل، وذلك باعتبارها أوراشا وطنية تحتاج إلى إنخراط جماعي وتعبئة رأي الجميع لإنجاح مواجهة معضلة جائحة كورونا وما بعدها.

أما بالنسبة للسيدات والسادة البرلمانيين، فإن جلستي المناقشة اللتين مطلوب من المكتبين، مكتب غرفة مجلس النواب ومجلس المستشارين، برمجتها ستكون مناسبة للتفاعل مع ملاحظات وإضافات وانتقادات

السيدات والسادة البرلمانيين.

ختاما، معشر السيدات والسادة البرلمانيين، ومن ورائكم عموم المواطنات المواطنين، لإن كان من حقنا أن نفخر بملكنا، أن نفخر ببلدنا، أن نفخر بشعبنا، لأننا استطعنا في هذه الفترة الوجيزة منذ ظهور الوباء لنطور الكثير من قدراتنا، من إبداعاتنا كمغاربة، ونحقق عددا من المكاسب في المعركة ضد هذا الوباء، وذلك بفضل الله سبحانه وتعالى، وبفضل اعتمادنا كمغاربة على أنفسنا وعلى أطر مغربية خالصة، كما بينت باستمرار، فإننا ما زلنا في حاجة لتطوير قدراتنا واستكمال بعض الشروط الضرورية للمراحل المقبلة، كما بينت، ذلك من أجل من مثل الكشف المبكر، ومن مثل الإختبار الموسع والتحاليل المخبرية الموسعة، ونحن نعمل على ذلك بأقصى طاقتنا وحققنا في ذلك تقدما معتبرا.

وهنا، لابد أن أكون واضحا وصريحا مع المواطنات والمواطنين، إن نجاحنا في الخروج من الحجر الصحي في مرحلة تالية بشكل آمن وبدون انتكاسة، رهين بتعاوننا جميعا، رهين بقدراتنا الفردية والجماعية على عدة مستويات، هذا واحد العمل ديالنا كلنا، كما قلت في البداية، أنا أعرف وأحس بمعاناة شرائح واسعة من المواطنات والمواطنين، تصلنا كثير من شكاواهم ونتأثر بها، نحس بهذا، ولذلك أقول لهم إننا نقدر صبركم ونقدر انخراطكم الإيجابي، نقدر عاليا وطنيتكم، الله يجازيكم بخير أعينونا لنتم، ما بقى قد ما فات، المراحل التي بقية بنجاح لننجح فيها كما نجحنا من قبل، وأي شيء تنبيهات، شكايات لوضع اجتماعي، صعوبات، فنحن مستعدون للإنصات لها والسادة البرلمانيين راهما قناة ديال المواطنين عموما للحكومة، وهناك بعض القنوات الأخرى مباشر، الجماعات المهنية والأنترنيت راه هو كيوصل، ونحاول جهدنا بقدر ما نستطيع أن نتفهم، وأعدكم بتواصل مع وزارة المالية ومع السيد وزير المالية سنعمل على إخراج المنصة الإلكترونية للإنصات إلى شكاوى المواطنين الخاصة بتدبير الحجر الصحي وبالحاجات الإجتماعية التي كان من الضروري تلبيتها.

معشر الأخوات الإخوان،

الوباء ليس وراء ظهرنا باقي ما ساليناش، هو متحكم فيه، ولكن لم ننتهي بعد من المعركة، باقين احنا في المعركة باقين مدابزين معاه هاذ الحالات ديال البارح خوفاتني أنا، في الحقيقة ما بغيتش نقول هاذ الهضرة، ولكن مشات ليا، مشات ليا خرجات، والحجر الصحي ماشي هدف في حد ذاته، الحجر الصحي هو باش نجحو الخروج الآمن من الوباء، كنصبرو فيه باش نخرجو إن شاء الله آمنين مطمئنينمن من تداعيات هذا الوباء، ونحن إن شاء الله لن ندخر جهدا بكل عزم، بكل إرادة، باش نقومو بالواجب ديالنا كحكومة، هاذ الشي اللي فهمنا وقدرنا عليه الله لتخفيف معاناة المواطنات والمواطنين في أقرب الآجال، وسننتصر بإذن الله، وسننتصر إن شاء الله جميعا بتعاون الجميع، تحت قيادة جلالة الملك، حفظه الله.

بارك الله جهودكم جميعا، تقبل الله منا ومنكم هاذ الأيام المباركة، تقبل الله منكم العيد المبارك السعيد، ونريده أن يكون فرحة لكم ولنا وللشعب المغربي، بل لجميع الشعوب المسلمة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

باسمكم جميعا أشكر السيد رئيس الحكومة على عرضه الواقعي، على عرضه الشامل والذي من خلاله استفدنا كثيرا، خاصة من خلال تحديد الآفاق في المدى المتوسط وكذلك في المدى القريب، فمرة أخرى شكرا، شكرا للسيد رئيس الحكومة، شكرا للجميع.

رفعت الجلسة.